# النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات- الجزائر أنموذجا -

# *Islamic windows in traditional banks: reality and challenges - Algeria as a model -*

أ.د/ صغيري نورالدين [1*]، ط.د/ قطاف طاهر [2]

[1] جامعة تبوك ( المملكة العربية السعودية)، الإيميل : Nsaghiri@ut.edu.sa

[2] جامعة الزيتونـــــة ( تونس) ، الإيميل: taherguettaf19@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/24 تاريخ القبول: 2024/03/08 تاريخ النشر: 2024/06/01

**ملخص:**

تتناول هذه الورقة تقييم تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، والتي أجريت مؤخرا في النظام المصرفي الجزائري. وتأتي هذه التجربة اعترافا بجدوى التمويل الإسلامي وتتماشى مع رغبة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري في إيجاد بديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي. وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي المبني على دراسة ميدانية على عينة من البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية. خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من الرغبة في هذه التجربة؛ والتي تميزت بإقبال كبير على المنتجات المالية الإسلامية، فقد سجلت العديد من السلبيات. وعلى رأسها السلبيات القانونية المتمثلة في عدم وجود نظام تشريعي وقانوني يتوافق مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية.

ومن العيوب الأخرى عيوب الشرعية المتعلقة بالامتثال لضوابط الشريعة الإسلامية، والمآخذ البشرية المتعلقة بتعليم الموظفين أو تدريبهم، بالإضافة إلى مآخذ أخرى تتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي المحيطة بهذه النوافذ .

**الكلمات المفتاحية:** نافذة إسلامية ، البنك التقليدي، الصيرفة الإسلامية.

**تصنيف JEL:G23 ، G21.**

## Abstract:

*This paper deals with the evaluation of the experience of opening Islamic windows in conventional banks, which was recently conducted in the Algerian banking system. This experience comes in recognition of the feasibility of Islamic finance and is in line with the desire of large segments of Algerian society to find a legitimate alternative to traditional banking. This is done by following the descriptive analytical approach based on a field study on a sample of traditional banks that opened Islamic windows. The study concluded that despite the desire for this experience; which was characterized by a great demand for Islamic financial products, it recorded many negatives. On top of these negatives were the legal negatives represented in the lack of a legislative and legal system that is compatible with the specificities of Islamic banking.*

*Other drawbacks include legitimacy drawbacks related to compliance with Islamic Sharia controls, human drawbacks related to employee education or training, in addition to other drawbacks related to the macroeconomic environment surrounding these windows.*

**Keywords**: *Islamic windows, traditional banks, Islamic banking.*

**Jel Classification Codes: G23 ،G21.**

*المؤلف المرسل

**1. مقدمة:**

لقد اتسم النظام المالي الدولي الحالي بسلسلة من الاضطرابات الخطيرة. وفي الواقع اندلعت الأزمة النظامية الخطيرة التي ضربت عالم المال مع انهيار الرهن العقاري "أزمة الرهن العقاري". ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة التي تستخدمها البنوك الأمريكية، وآليات تحويل المستحقات عن طريق التوريق مما أدى في النهاية إلى إثارة الشك وعدم الثقة بشكل عام في النظام المالي. وأعقب ذلك ركود اقتصادي خطير والذي بدوره فقد مصداقيته وأصبح ما يسمى بالتمويل التقليدي. وفي خضم هذه الاضطرابات، قال بعض الاقتصاديين: من أجل الوقاية من هذه المشاكل، قمنا بتوفير بيئة أكثر استقرارًا من خلال اعتماد اقتصاد يحمل قيماً أخلاقية (الاقتصاد الحقيقي) وسلوكاً يتفق معه المبادئ الدينية. وفي هذا السياق حدث تحالف الدين والاقتصاد. تم تطويره بمبدأ الآليات الموجهة في المقام الأول نحو الأخلاق.

إن التمويل الإسلامي، وهو أسلوب غير معروف، لا يمكن أن يتم تأسيسه دون أن يكون له الحق في المناقشات المختلفة على يد متخصصين حول العالم. هذا الأخير يعتمد بشكل أساسي على نظام تقاسم المخاطر، وبالتالي الخسائر والأرباح المعروفة تحت المصطلح المصرفي الربح والخسارة (**P&LS**) مشاركة.

كما يعتبر التمويل الإسلامي أسلوب يستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل ، وبالتالي البنوك الإسلامية منضبطة بضوابط وآليات المنهج الإسلامي للاستثمار، والممثـلة أساسا في صيغ التمويل التي لا يمكن للاستثمار أن يعبر إلا من خلالها ،كما يتميز التمويل الاسلامي بتنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة في العمل البنكي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية والحاجة

إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر بنكية متنوعة تتفاوت درجة خطورتها .

في السياق العالمي للعولمة، يعتبر التمويل الإسلامي ممارسة وقد نمت أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة سواء في دول الخليج أو في الدول الغربية، وخاصة بعد أزمة 2008. حيث يمكن استقراء هذا المنطق الذي يؤدي إلى تنفيذ الإصلاحات من خلال توفير منتجات جديدة للبنوك التي تهدف إلى استبدال المنتجات المصرفية التقليدية بتمويل بديل ومن المرجح أن تولد الأخلاقيات نفسها اقتصادًا أكثر انفتاحًا وتطورًا. فتحتجز مع أخذ ذلك في الاعتبار ومتابعة الطلب القوي لمحتمل من العملاء العالميين والعرب، وبعد أن أدركت البنوك التقليدية أن العديد من المستثمرين والعملاء استثمروا في البنوك الإسلامية ولسبب ديني، بدأت البنوك التقليدية بفتح نوافذ لتقديم الخدمات للراغبين في الاستثمار بدون فوائد.

كما أن هناك العديد من البنوك التقليدية التي تقوم بتقديم الخدمات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومع ذلك لم تتمكن البنوك من استقبال عدد كبير من العملاء لأن العملاء لديهم شك في هذه البنوك غير قادرين على تقديم الخدمات المصرفية بدون فوائد في الآونة الأخيرة، النوافذ الإسلامية التقليدية ،ولهذا تحسنت البنوك وحاولت تقديم خدمات متنوعة مشابهة للخدمات بدون فوائد البنوك لعملائها.

وقد اتخذ انتشار البنوك الإسلامية أسلوبين متميزين تمثل الأول في إنشاء المؤسسات البنكية الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية. أما الأسلوب الثاني فتمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز البنكي ليتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية بإلغاء البنوك التقليدية وهذا الأسلوب الأخير من التحول قد اتخذ بدوره طريقين مختلفين أيضا تمثل الأول في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني بما فيه الجهاز البنكي إلى نظام إسلامي شامل، والثاني في التجربة الباكستانية إذ تضمن أسلمة الاقتصاد أسلوبا تدريجيا إذ بدأ أولا بأسلمة الجهاز البنكي.

إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية عملية معقدة. نظرا لوجود العديد من القواعد واللوائح التي يجب أن تطبقها البنوك التقليدية لتأسيسها اي نافذة إسلامية.

وعلى الرغم من أن عدد النوافذ الإسلامية آخذ في الازدياد، إلا أنه لا تزال هناك بعض التحديات. منها يتعين على هذه البنوك التقليدية التغلب عليهما وهي :

**أولا:** هو عدم القدرة على هذه البنوك بسبب عدم وجود عدد كاف من الموظفين والعلماء ذوي الخبرة في مجال المصرفية الإسلامية؛

**ثانيا:** هو شك العملاء في أن الخدمات المالية بما في ذلك العقود والمعاملات التي تقدمها النوافذ الإسلامية لهذه البنوك قد لا تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وأمام هذه التحديات، تعاني النوافذ الإسلامية من نقص العملاء.

وفي ظل هذا السياق، تناقش هذه الورقة التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية ومن ثم نحاول تقديم الحلول المناسبة. لجمع البيانات، تتبع هذه الدراسة النوعية المنهج الذي يجمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية مثل أعمال الرسل، مقالات المجلات والمواقع النسبية

1 .1.**أهداف الدراسة:** تتمثل في :

- توضيح بعض المفاهيم المتكامل للمسائل التنظيمية والقانونية المتعلقة بشروط بنك الجزائر فيما يخص تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية أو فتح بما يسمى بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ؛
- معرفة الدوافع والاثار المترتبة على فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ؛
- دراسة بعض التجارب في مجال فتح النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك التقليدية عربيا

**2.1.الدراسات السابقة**

كثير هي الدراسات السابقة في هذا الموضوع . سواء داخل الجزائر أو خارج الوطن المنشورة في المجلات أو عبارة عن رسائل علمية في الجامعات أو من مواقع متخصصة عبر شبكة الانترنت ومما اطلعنا عليها واستفدنا منها نذكر منها :

**1- دراسة ( رشام كهينة ، 2016)** ، تحول البنوك التقليدية الى البنوك الاسلامية – الاليات والمعوقات ، مجلة البشائر ، حيث تم التطرق من طرف الباحثة الى الاجراءات المتبعة لتحول البنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية من حيث الأسلوب والشكل ( كلي أو جزئي أو تدريجي ) ثم عرجت على المعوقات التي تعيق هذا التحول منها : معوقات قانونية واخرى إدارية مع ذكر الأثار الايجابية والسلبية لهذا التحول .

وخلصت الباحثة الى أن هذا التوجه الى أسلمة الخدمات المصرفية التي تقوم على أساس أحكام الشريعة الإسلامية ، وأن تعدد أشكال التحول يكون تبعا لظروف البنك المتحول.

2- **دراسة ( خالد سالم العازمي ، 2021)** ، تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية ( الكويت نموذجا ) ، مقال منشور في مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية ، حيث هدفت هاته الدراسة بشكل رئيسي الى تقييم تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في دولة الكويت من خلال توضيح مفهوم هذا التحول وبواعثه ومنهجه وإظهار بيان التقييم الفقهي للعلاقات العقدية بين المصرف المحول الى مصرف إسلامي وبين المؤسسين والمساهمين وخلص الباحث الى النتائج التالية :

- لابد على المصرف الذي يريد التحول ان يلتزم بقواعد واحكام الشريعة الاسلامية وبالقانون الصادر عن بنك المركزي للكويت.
- الأموال المقبوضة للمصرف بعد التحول تكون ملكا للمصرف.

3-**دراسة (بن قايد و جخبوة، 2023)** "متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر- واقع و آفاق" هدفت هذه الدراسة لتبيان ماهية النوافذ الإسلامية و التعرف على طريقة عملها وتنفيذها لمبادئ التمويل الإسلامي، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة توعية القائمين على البنوك والمؤسسات المالية بتنوير المواطنين من أجل رفع نسبة التعاملات المصرفية و محاربة ظاهرة الإكتناز عن طريق الصيرفة الإسلامية مع مراعاة مراجعة القوانين، حيث توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة النوافذ الإسلامية في الجزائر تعتبر نقطة الإنطلاق للتحول التدريجي إلى مصارف إسلامية .

- هذا التحول التدريجي يكون بصفة مرحلية وفقا لشروط وقواعد البنك المركزي الكويتي

**4- دراسة ( عجيل جاسم النشمي ، 2015)** ، تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية المبادئ والضوابط والإجراءات ،تشير هاته المداخلة الى أسباب تحول البنوك التقليدية الى البنوك الاسلامية مع ضبط مبادئ التحول والتعريج على بعض النماذج للدول العربية الاسلامية ( قطر ، كويت ، السعودية ....الخ ) مع وضع الحلول وعلاج المشكلات منها المعالجة لحقوق المساهمين الناتجة عن الفوائد التي تقاضاها ، ومعالجة الودائع عند مرحلة التحول .

**5- دراسة (الشريف، 2005) المعنونة بـ: "الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية"**

توصلت الدراسة لتبيان واقع توجه الكثير من البنوك التقليدية لفتح فروع تابعة لها، تقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، حيث بينت الدراسة واقع الفروع ، دوافع نشأتها وأهم خصائصها التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية، أيضا طبيعة سيرها وعلاقتها مع البنوك التقليدية المنشئة لها، كما أدلت الدراسة برأي المختصين في الاقتصاد الإسلامي من حيث الفروع الإسلامية و طبيعة تعاملاتها ،

والآثار الاقتصادية المترتبة على النظام البنكي بصغة عامة و العمل البنكي بصفة خاصة نتيجة لفتح هذه الفروع.

خلصت الدراسة إلى أن فكرة فتح فروع أو نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية لم تتطبق على أرض الواقع إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى نجاح المصارف الإسلامية و الكم الهائل من الزبائن المقبلين عليها، لذا رأى الباحث أنه على السلطات النقدية والمؤسسات المالية والمختصين وهيئات الرقابة الشرعية بذل كل جهدهم ،حتى يعم إتباع المنهج الإسلامي في جميع المصارف بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**3.1.منهج الدراسة**

من أجل دراسة إشكالية البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لأننا بصدد الإجابة عن الإشكالية المطروحة وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات كما أننا بصدد الانتقال من العام إلى الخاص وبهذا يكون المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا.

**2. الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية**

**1.1. مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية**

البنك التجاري: هي مؤسسة مالية تقبل الودائع، وتقدم خدمات الحسابات الجارية، وتقدم قروضًا متنوعة، وتقدم منتجات مالية أساسية مثل شهادات الإيداع وحسابات التوفير للأفراد .

كما تقدم البنوك التجارية الخدمات المصرفية الأساسية، بما في ذلك حسابات الودائع والقروض، للمستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولهذا فإن البنوك التجارية مهمة للاقتصاد لأنها تخلق رأس المال والائتمان والسيولة في السوق.

**1.1.2.ماهية البنوك التجارية**

هي نوع من المؤسسات المالية التي تخدم الاحتياجات المصرفية الأساسية للناس، وبالتالي تقدم خدماتهم للأفراد المستقلين والشركات الكبرى والشركات، وعليه فإن خدماتها تلبي احتياجات الجميع دون تمييز (إسماعيل احمد الشناوي و عبد النعيم مبارك، 2005، صفحة 218)

كما تعرف أنها "الفرع من فروع السوق المالي الذي يركز على تلقي الودائع من الجمهور والمؤسسات والأفراد من جهة ، ويقدمها الى نفس الفئة في شكل قروض مصرفية ، وبالتالي هو وسيط مالي بين أصحاب المال ( الفوائض ) وأصحاب الذين هم بحاجة الى مال ( العواجز ) (سامر جلدة، 2009 ، صفحة 14)

أو هي مؤسسة مالية مصرفية تكون تابعة لبنك المركزي من حيث التشريعات والقوانين الصادرة من طرفه، وتخضع للإشراف عليه من خلال أدوات واليات مباشرة واخرى غير مباشرة ، فالغرض من عملها هو تحقيق الأرباح وبذلك بعد نشاطها الائتماني واستثماراتها العديدة والمتنوعة (ميرال روحي ، 2013، صفحة 154 )

أهمية البنوك التجارية :

- البنوك التجارية هي جزء مهم من الاقتصاد، فهي لا توفر للمستهلكين خدمة أساسية فحسب بل تساعد أيضًا في خلق رأس المال والسيولة في السوق؛
- تضمن البنوك التجارية السيولة عن طريق أخذ الأموال التي يودعها عملاؤها في حساباتهم وإقراضها للآخرين. تلعب البنوك التجارية دورًا في خلق الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف والإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تعزيز الاقتصاد.
- البنوك مطالبة بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها الاستهلاكية لدى البنك المركزي كوسيلة للتخفيف من المخاطر إذا كان هناك اندفاع لسحب الأموال من قبل عامة الناس.
- تقوم البنوك التجارية بخلق السيولة في السوق حيث تقترض أموال المودعين وتقرضها لعملاء آخرين بأسعار فائدة متفق عليها؛
- عروض المنتجات التي تقدمها البنوك التجارية مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى، مثل الودائع الائتمانية والقروض والرهون العقارية وبطاقات الائتمان والخصم.

**الربحية:** تستقطب البنوك التجارية الاستثمارات وتسعي لتوجيهها بغية تحقيق قدر لابأس به من الأرباح والتي من خلالها يستطيع البنك التجاري أن يسدد الفائدة المستحقة لأصحاب الودائع ومقابلة الاعمال الملتزم بها الأخرى وبالتالي تحقيق نسبة معتبر بها من الأرباح التي تغطي الاحتياطات البنكية وذلك بغية تدعيم المركز المالي لها من جهة وتوزيع الأرباح لملاك البنك ( أصحاب رؤوس الأموال ) (محمد عزت غزلان، 2002 ، صفحة 109)

**السيولة:** أي ان الأصول المالية التي لها قدرة مالية والموجودة في البنوك التجارية ولها القدرة على مواجهة الالتزامات المالية تجاه البنك خاصة بعد مواجهة طلبات المودعين المفاجئة في بعض الحالات ومقابلتها لطلبات الائتمان من جهة أخرى.

كما تعتبر السيولة عصب البنك التجاري في تسيير شؤونه وجميع اعماله واستثماراته ، وترجع هذه الثقة إلى استطاعة البنك التجاري على الالتزام بأعماله التي له وعليه ،وهذا الأمر يتوقف على تسييل الأصول المالية بسرعة في حالة اللجوء إليها في الحالات المفاجئة والغير متوقعة دون أن يقع في الخسائر وفقدان قيمتها المالية، وبالتالي النقود مهمة وأكثرها سيولة في البنك التجاري ولكنها غير مدرة للعوائد المالية ،ولهذا يجب التوفيق بين العوائد والتكاليف او بالأحرى بين الربحية والسيولة وكإجراء احترازي يجب على البنك التجاري الاحتفاظ بجزء من الموارد المالية المتوفرة لديه في شكل صورة نقدية سائلة والباقي يوظف في استثمارات متنوعة بغية تنمية رأس مال البنك وتوسيع مشاريعه (محمد الصيرفي، 2011، صفحة 18)

**الأمان :** يكون الامان في البنك التجاري للمودعين من جهة والبنك من جهة أخرى ، فالأمان يعتبر عنصر مهم في إدارة البنك لذا يجب عليه الالتزام به دون ان كون مساس بالودائع الموضوعة من طرفهم وذلك بتحديد حد ممكن للخسائر التي يستطيع البنك أن يتحملها في عمله ، ولهذا يعتبر أمان وثقة البنك في إدارة التسهيلات التي تسمح بتسديدها في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه ليعاد ائتمان المبلغ مجددا بغية تحقيق ارباح ممكنة .

**2.2. مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية**

يعد موضوع البنوك الإسلامية من الموضوعات الجديدة إن صح التعبير في العلوم البنكية، التي تهدف الى التعامل وفق الاطار الشرعي لها وترفض الفائدة المتأتية من جراء التعامل بتعاملات مشبوهة ولهذا ،صارت البنوك الاسلامية ضرورة مهمة خاصة في ظل المتطلبات الحديثة للمجتمع الاسلامي بصفة عامة والمسلم بصفة خاصة .

**1.2.2. نشأة المؤسسة المالية والمصرفية الإسلامية**

في حقيقة الأمر يرجع تاريخ إنشاء بنك إسلامي بالجزائر الى السنة الهجرية الموافق 1347ه (1928) تحت مسمى بنك إسلامي جزائري خاصة في ظل اعداد القانون الاساسي الخاص به أنذاك وتجميع قيمته المالية لفتحه من قبل بعض رجالات أعمال في الجزائر ، لكن الاحتلال المتقطرس الفرنسي قام بمحاولة انهاء هذا المشروع الفتي ، وللاستدلال بذلك راجع مقالة تحت عنوان" حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"،من قبل الشيخ إبراهيم أبو اليقظان(1888-1973)، ونشرت في صحيفة" وادي ميزاب "بتاريخ 29 يونيو 1928 م، وهذا يتطلب إعادة النظر في الأطروحة القائلة بأن فكرة المصرفية

الإسلامية انبثقت عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي ،حيث استدعى قاضي فرنسي الشيخ إبراهيم أبو اليقضان فأجرى معه تحقيقاً دقيقاً دام يومين كاملين ( عبدالرزاق بلعباس ، 2018 ، الصفحة : 15) الا أن بعض الأكاديميين والمتخصصين يرجعون في تاريخ نشأة البنوك الإسلامية إلى :

روى ابن سعد في الطبقات الكبرى عن عبد الله ابن الزبير أن الرجل كان يأتي أباه بالمال ليستودعه إياه فيقول:" لا، ولكن هو سلف إني أخشى عليه الضيعة" أي انه كان يقرض المال المستودع من جديد، وكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الزبير بن العوام ألفا ألف ومائتا درهم، أي مليونان ومائتا ألف درهم في وقت كانت تباع فيه الشاة بدرهمين،( رحي محمد ، 2014 ، الصفحة : 4) من هنا بدأ التفكير المنهجي في بعض الدول الإسلامية لإنشاء البنوك الإسلامية، حيث تم إنشاء صناديق الادخار بدون فائدة في ماليزيا ( حيدر يونس ، 2011 ، الصفحة : 23 )، وأخذت باكستان الفكرة عام 1950 م، تلت هذه المحاولات تجربة البنوك الإسلامية التي أقيمت في مصر سنة 1963 م تحت اسم " بنوك الادخار المحلية " حيث عرفت هذه التجربة نجاحا باهرا، وفي سنة 1971 م حملت إنشاء " بنك ناصر الاجتماعي" بمصر( عائشة الشرقاوي ، 2000 ، الصفحة : 67) ، لتليها سنة 1975 م تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" بالمملكة العربية السعودية وذلك بمشاركة 55 دولة مسلمة من هنا بدأ عدد هذا النوع من البنوك بالانتشار، في عام 1975 أنشئ أول مصرف إسلامي يقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي، ولعل هذه هي البداية الحقيقية للمصارف الإسلامية بصورتها المتكاملة. (بن قايد الشيخ و جخيوة طاهر، 2023، صفحة 296)

وفي سنة 1977 أنشئ بنك فيصل الإسلامي السوداني، ونظيره المصري، وكذا بيت التمويل الكويتي. وهي السنة التي أنشئ فيها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية باتفاق رؤساء البنوك الإسلامية القائمة وقتها، وتم الاعتراف به دوليا في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بدكار سنة 1978 ( عدي البشير ، 2018 ، الصفحة : 3) ،وفي الثمانينات شملت المبادرة القارة الأسيوية حيث تقرر إنشاء " بنك ماليزيا الإسلامي"، ومنذ التسعينات انتشرت البنوك الإسلامية في سائر أنحاء العالم. ( رينمار باهم هندي ، 2006 ، الصفحة : 112)

لقد تأسس أول بنك إسلامي في الغرب عام 1978 م تحت اسم" المصرف الإسلامي الدولي" لوكسمبورغ، فكانت أهم أعماله خدمة الجاليات الإسلامية في الغرب، ثم تعثر هذا البنك وأعيد

افتتاحه مرة أخرى في الدنمرك سنة 1983 م أما عقد الثمانينات فاعتبر عقد إثبات مكانة تلك المصارف وجدارتها.

وفي العقد الثالث لتأسيسها، انتشرت المصارف الإسلامية شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، حيث توالت في الانتشار في باقي الدول العربية والإسلامية من أقصى شرق أسيا واستراليا مرورا بإفريقيا وأوروبا وانتهاء بأمريكا مثل:**city banc**، **Barclays banc**، البنك المتحد السويسري**UBS**، **golden Sachs** في أوروبا ( عبد العليم محمد ، 2005 ، الصفحة : 54)

في عام 2012 بلغ عدد البنوك الاسلامية أكثر من **400**بنك إسلامي في أكثر من 75 دولة و 100 مليون عميل، يتجاوز مجموع أصولها 250 مليار دولار، وهو يزيد بنسبة 15٪ سنويا

**2.2.1.تعريف الصيرفة الإسلامية :**

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط البنكي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الإقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الإقتصاد الإسلامي حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة البنكية، وتعد البنوك الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.

كما تعرف على أنها تلك منشأة تقدم التمويلات المختلفة سواءا العينية أو المعنوية بالصيغةوالأحكام والضوابط الشرعية واستخدام الفنيات التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية بصفة عامة (بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 78)

وتعرف في التشريع البنكي الجزائري (نظام رقم 20-02) العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية على "أنها كل العمليات البنكية يجب ان لايكون هناك أو شيء متعلق بتسديد الفائدة أو تحصيلها" (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33)

أما الدكتور أحمد النجار فقد عرفها بأنها: "هي الالية التي يتكون منها الفكر الاقتصادي الاستثماري الصحيح التي تتوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الاسلامية، والمال الذي يبحث عن التمويلات الربحية الحلالية لتجسد على قواعد الإقتصاد الإسلامي ، وتنقل مبادئ الاقتصاد الإسلامي من الواقع النظري إلى الواقع التطبيقي، وبالتالي فهو يجلب رأس المال العاطل والمكتنز ويقدم أصحاب هذا المال من التعامل مع البيوتات التي يجدون فيها احراجا. (أحمد النجار، 1993، الصفحة : 164)

**3. دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر.**

إن الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية ، كما يجب أن تكون منتجات النوافذ الإسلامية مصممة وفق الإطار الشرعي. وتابعة لبنك اسلامي وليس تقليدي بالاضافة الى وجود لجنة رقابية تبدي رأيها حول التعاملات المالية في هاته النوافذ الاسلامية.

**1.3.مفهوم النافذة الإسلامية ودوافع إنشائها :**

هي قسم أو شركة تمويل منفصلة أنشأتها مؤسسة مالية إسلامية في بنك تقليدي تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي، كما تقدم النوافذ الإسلامية منتجات للعملاء الذين يختارون المعاملات بدون فوائد، وتشير نافذة المصرفية الإسلامية إلى الوضع الذي يقدم فيه النظام المصرفي التقليدي بعض المنتجات أو الخدمات المصرفية الإسلامية.

ولقيام النافذة الإسلامية لابد من توفر مجموعة من الشروط : (M Mansoor & M Ishaq , 2008, p. 708)

- يجب أن يكون لهذه النوافذ أيضا هيئات رقابة شرعية وموظفين مؤهلين يتقنون المعاملات والعقود المصرفية الإسلامية. وتعتبر هذه الشروط والأحكام مهمة من أجل خلق بيئة مواتية لممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية؛
- أن تكون النافذة الإسلامية في البنك التقليدي مستقلة. ويجب أن يكون لها قسم خاص. تقوم إدارة النافذة الإسلامية بإدارة كافة أعمال النافذة؛
- تتولى إدارة النافذة الإسلامية مسؤوليتين رئيسيتين أولاً، يجب على المسيرين حل جميع المشاكل الفنية الخاصة بالنافذة الإسلامية. ثانياً: أن يكون تطبيق وتنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة بالنافذة الإسلامية تحت إشراف مسؤوليه.
- تضم النافذة الإسلامية على موظفين لهم دراية بالجوانب القانونية والشرعية للتمويل الإسلامي، كما يجب أن يكون الموظفون على دراية بالمعاملات والعقود المصرفية الإسلامية التي تستخدمها البنوك بدون فوائد كوسيلة للتمويل.

كما تعرف النافذة الإسلامية خدمة من بين الخدمات التي تعرضها المؤسسة المالية التقليدية أمام زبائنها، بحيث تكون متخصصة و تابعة لتلك المؤسسة إذ تقدم خدمات خدمات التمويل و الاستثمار و إدارة الأموال بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، صفحة 45)، أيضا النوافذ الإسلامية هي فروع تنتمي إلى مصارف تقليدية، تقوم بممارسة

الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية (حفصي، جانفي 2017، صفحة 193)، هي أيضا تلك الفروع تابعة للبنوك التقليدية تقوم بأنشطة و عمليات بنكية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن خلالها يتمكن البنك التقليدي أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي جنبا إلى جنب مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي (رحماني و جبوري، 2020، صفحة 74).

حيث أن مصطلح النوافذ أو ما يعرف بشبابيك الصيرفة الإسلامية هو مصطلح جديد على المنظومة المصرفية للجزائر حيث أشار إليها أول مرة في النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والذي يحتوي كيفيات ممارسة العمليات المصرفية بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك و المؤسسات المالية و الذي تم تعويضه بالقانون 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد طرق الصيرفة الإسلامية.

و بالتالي يمكن إعتبار النوافذ الإسلامية أنها فروع تقدم خدمات مشبعة بضوابط الشريعة الإسلامية، منها خدمات إدارة الأموال ،الاستثمار و التمويل، إذ يمكن القول أن البنوك التقليدية تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال هذه النوافذ. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، الصفحات 44 - 45)

**2.3. أسباب إنشاء النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية :** يمكن تلخيصها فيما يلي (قمومية و بلعزوز، 2017، صفحة 60):

- رغبة البنوك الربوية في زيادة جذب رؤوس الأموال الإسلامية حتى تستحوذ على حصة أكبر من سوق رأس المال. و بالتالي زيادة الأرباح.
- تلبية رغبات شريحة هامة من المجتمع الإسلامي الذي بات متعطش للخدمات المصرفية الإسلامية، والتي لا تأبى التعامل مع البنوك الربوية.
- جذب العملاء الراغبين في التعامل بالصيرفة الإسلامية تفاديا توجههم لبنوك أخرى.
- المنافسة لضمان الحفاظ على اسم البنك في هاذ الميدان الجديد
- بساطة التدابير و الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بتأسيس بنك جديد، أيضا من السهل السيطرة على النافذة مقارنة بالسيطرة على بنك مستقل.

**3.3. واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر.**

أن التطور في المالية المصرفية الاسلامية شهد انتشارا في أقطاب العالم ، خاصة في ظل اعتراف الغرب بالمالية الإسلامية ومدى نجاعتها في تفادي الأزمات المالية العالمية ، واعتبرت في طريقة واساليب التمويل بأنجع الطرق حتى في الدول العالم ، ولهذا فإن الجزائر من الاوائل في السير وفق هذا النهج

والطرح الحديث من خلال تأسيس بنك البركة 1991 كأول بنك يقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية ، لينشأ بعده بنك السلام 2006 وبالتالي يعتبر هذين البنكين غير كافيين لتغطية المتطلبات السوقية الحالية للمتعاملين خاصة في ظل تربع هذين البنكين على حجم كبير من المتعاملين هذا من جهة ومع كبر حجم مساحة الجزائر مقارنة مع دول أخرى عربية من جهة أخرى .

وبالتالي تعتبر الصورة الحقيقية للاقتصاد الوطني الجزائري أكثر صورة تؤدي بنا الى التفكير والتعمق في تبني عدة خيارات لإستقطاب الأموال في شكل ودائع أو استثمارات خاصة في ظل حجم الاموال الموجودة في السوق السوداء كما نشير الى أن الهدف الرئيسي والأسمى لهاته النوافذ هو استقطاب الاموال خارج الدائرة المصرفية بل تقديم منتجات مالية وذلك لخلق الثروة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات الحيوية والاقتصادية.

ولهذا وفي ظل النقاط التي ذكرت سابقا فان الحاجة الى الصيرفة الاسلامية والاعتناء بها وتطويرها تطوير ا كاملا في الجزائر أصبحت أكثر من حاجة ملحة مع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة السمحاء، وعليه فإن بنك السلام يعد من البنوك التي بدأت نشاطاها حديثا نسبيا إن صح التعبير وذلك عن طريق تقديميه لمنتجات إسلامية ، ليصبح ثاني بنك إسلامي يدخل عالم المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية في الجزائر ، ويقدر رأس مال هذا البنك حوالي ب 72 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار ، في حين أن السلطات الجزائرية لم تقم بإنشاء أي بنك إسلامي منذ تلك الفترة ، بل سمحت بفتح فروع في بنوك تقليدية وأطلقت مسمى النافذة الإسلامية والذي يخضع للبنك الاسلامي الأم التابع له ولا علاقة له بالبنك التقليدي الذي تم فتح في مقره .

وعليه فإن السلطات الرقابية والممثلة في البنك المركزي للبنوك الربوية التي تسعى الى تقديم باقة من الخدمات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وفق ما يسمى بالنافذة الاسلامية، ولهذا نجد بعض النماذج منها على سبيل المثال بنك الخليج الجزائر، الذي استحل نشاطه الرسمي 2002 (مصطفى عوادي، 2017، صفحة 11)

**4. متطلبات البنوك التجارية لإنشاء النوافذ الإسلامية :**

إن توفر البيئة الجزائرية على منظومة مصرفية متكاملة والتي ترغب في استقطاب شريحة كبيرة من المتعاملين مقابل تقديم خدمات مالية إسلامية وفق ما يسمى بالفروع أو النوافذ الإسلامية التابعة

للبنوك التقليدية وبإجراء تحولي الى بنك إسلامي مع الحفاظ على مجموعة من المتطلبات والتي نذكر منها :

- ❖ الاستقلالية المالية للنافذة الاسلامية مع إقرارها في الجمعية العامة؛
- ❖ يجب تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في تطبيق المعاملات المالية خاصة للبنوك التقليدية التي لديها رغبة في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية تحت غطاء النوافذ الإسلامية وهذا تحت تشارك البنوك الاسلامية الأخرى التي تدعم هذا النهج المعاملاتي المالي بالإضافة الى الأعمال المتخصصة في هذا طرح الإنشغالات الفقهية والتطبيقية الموجهة لها وكمثال على ذلك المجلس العام للبنوك الإسلامية ، وهيئة المحاسبة .....الخ ؛
- ❖ يجب على البنك التقليدي بإجراء دراسة معمقة وجدوى عملية طرح فكرة إنشاء شباك اسلامي ؛
- ❖ وضع لجان متخصصة في عمليات المتابعة والإشراف على اليات فتح نافذة إسلامية ؛
- ❖ إنشاء خطة زمنية تكون متوافقة مع اليات انشاء عمل بنكي ثنائي ؛
- ❖ الموافقة من طرف البنك المركزي الذي له الدور الرقابي على البنوك العاملة في الجزائر وذلك في ظل شروط معينة يجب الإلتزام بها منها :
  - القيام بندوات إعلامية وعلمية تهدف الى التعريف بهذا الطرح الذي سيتم انشائه في البنوك التقليدية ؛
  - عند التأسيس وانشاء العقود يجب أن تتضمن تشكيل هيئة الرقابية الشرعية التي تتكفل بالتأكد من أن جميع المنتجات ومعاملات النوافذ الإسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ❖ قيام الشؤون القانونية بدراسة الاطار القانوني لتحول العمل البنكي التقليدي الربوي الى العمل المصرفي الإسلامي ومعرفة ماهي الاثار المترتبة عنه وماهي العقبات الأخرى التي تواجه هذا التحول ؛
- ❖ الإلتزام التام بفصل الأموال التي مصدرها شرعي مع الأموال الفصل بين الموارد المالية غير المشروعة؛
- ❖ تقوم الهيئة الشرعية بإلغاء المعاملات المالية الغير الشرعية في شتى أنواعها ؛

- ❖ إخضاع النوافذ الاسلامية التي تكون مفتوحة في بنك تجاري الى رقابة صارمة من قبل هيئة الرقابة الشرعية التي لها دور أساسي في مراقبة كل المعاملات المالية التي تتم داخله ومرلقبة كل الاعمال والقرارات المتعلقة بالاستثمار مع تطبيق مبادئ الأحكام الإسلامية؛
- ❖ الموارد المالية الداخلية والخارجية للنوافذ الاسلامية يجب أن لا تدخل فيها سعر الفائدة خاصة أثناء اعداد القوانين مع نفسها ومع المؤسسات المالية الأخرى ؛
- ❖ الإبتعاد على الفائدة خاصة في ظل التعامل بالصيغ التمويلية المعروفة في النافذة الإسلامية دون أن يكون هناك تعامل مشابه له أو قريب منه أن صح التعبير في البنك التقليدي خاصة في غرامات التأخير التي يختلف التعامل بها في البنك الاسلامي والبنك الربوي ، كما أنه لا يجب استغلال العملاء لتحقيق ارباح غير عادية للبنك؛
- ❖ الجانب المحاسبي مهم جدا في التسجيل والتحليل للقوائم المالية في المعاملات الإسلامية والتقليدية، وهاته المعايير التي يبناها النظام المحاسبي الجديد لابد أن يتوافق مع هيئة المراجعة المالية ؛
- ❖ المورد البشري العامل الموظف في النافذة الاسلامية يجب أن يكون مدربا ومؤهلا علميا وتقنيا وإداريا وحتى فقهيا حتى يواكب تطور العمل الاسلامي البنكي ؛
- ❖ مبدأ المشاركة التي تقوم عليه البنوك الإسلامية في الربح والخسارة مهم جدا لأنه من اساسياته المهمة وتكون غرما وكسبا ؛
- ❖ كما سبق الاشارة في نقطة التدريب للكوادر العاملة في البنك الإسلامي خاصة في ظل التعامل بالمعاملات المالية المالية لذا وجب فهم المعاملة المالية بأصولها الشرعية مما يسهم في تجنب الكثير من العوائق وايجاد الحلول لها و ذلك من خلال:

1. فتح مدارس تعليمية وتدريبية متخصصة في العمل المصرفي الاسلامي وهذا التدريب لابد أن يكون متكامل الاركان الادارية والفقهية والتقنية ليصبح هذا العامل مؤهلا للعمل المصرفي الاسلامي على عكس ما تم اقتراحه لموظفين كانوا يشتغلون في بنوك ربوية لتسيير العمل البنكي الاسلامي وهذا أكبر خطأ بحكم تجربتهم في العمل البنكي ؛
2. ضرورة توجه البنوك الاسلامية الى تطوير العمل الإسلامي من خلال تطوير الخدمات المالية وانشاء بما يسمى بالهندسة المالية التي تقوم على ابتكار أدوات وخدمات مالية متوافقة

مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وبهذا الصد يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والتي من بينها : ماليزيا، مصر ممثلة في مركز الاقتصاد الإسلامي .....الخ ؛

3. يجب الاستفادة والاطلاع على بعض الجهود الممثلة في الهيئات والدول التي تسعى الى نجاح وتبني مفهوم العمل المصرفي وتطويريه، مثلا : مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.....الخ :(عارفي فريدة، 2017، صفحة 271)

**5. تقييم تجربة النوافذ الإسلامية ومكانتها في الجزائر :**

بمجرد فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية يمكن الوصول لتحقيق مزايا عديدة سواء كان للبنك أو المتعاملين معه من أفراد أو مؤسسات و هذا دليل على تحقيق التنمية للمجتمع ، هذه التجربة واجهتها العديد من العوائق، إذ تمثلت هذه الإيجابيات والعوائق في:

**1.5.مزايا النوافذ الإسلامية**

- بما أن عوائد المنتجات الإسلامية هي جد معتبرة مقارنة بعوائد المنتجات التقليدية فهذا سيزيد نسبة الأرباح بالمصارف التقليدية.
- تلبية الرغبات المتزايدة لشريحة كبيرة من المجتمع من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة
- الخبرة المكتسبة في مجال الصيرفة الإسلامية إضافة لتنويع المنتجات المالية.
- الصرفية الإسلامية حل ناجع في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية.
- تمكن البنوك التقليدية الأجنبية من الاستفادة وجذب أموال المسلمين بدول المهجر بسبب ارتياحهم للتعامل مع النوافذ الإسلامية.

**2.5.صعوبات النوافذ الإسلامية:**

- نقص الرغبة لدى إدارات البنك التقليدي لتطوير المنتجات الإسلامية إضافة لعدم قناعة المسؤولين القائمين على البنك بفعالية العمل المزدوج بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، (رمضاني و البرود، 2017، صفحة 157).
- المنتجات المالية الإسلامية لم تصل لحد مواكبة التطورات الحاصلة في السوق المالية خاصة فيما يتعلق بأعمال الخزينة و أدواتها.
- نقص الكفاءة في مجال الصيرفة الإسلامية ، لأن أغلبية الموظفين متمكنون من تقنيات العمل المصرفي التقليدي إلى جانب غياب الهيئات الرقابية التي تسهر على تطبيق و مراقبة هذا النوع من الصيرفة.

- النظام المحاسبي المعمول القائم على مبادئ تقليدية غير ملائم لتطلعات العمل المصرفي الإسلامي.
- إزدواجية خدمات البنك تجعل بعض العملاء متخوفين من التعامل معه، باعتبار العمل الإسلامي في هذه الحالة مجرد شعارات..
- إختلاف المذاهب الفقهية التي تعتمد عليها البنوك تكون هيئات الرقابة الشرعية مختلفة من مصرف إسلامي إلى آخر مما يجعل القائمين على إصدار هذه االمنتجات المالية في حيرة من أنفسهم وعلى زبائنهم (المرطان، 2005، صفحة 28)

**3.5.مكانة النوافذ الإسلامية في الجزائر:**

قدمت السلطات الجزائرية ممثلة في البنك المركزي تراخيص لبعض البنوك التجارية بفتح نوافذ إسلامية وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية نجد منها :

❖ **البنوك العمومية :**

أعطى وزير المالية تعليمات بعد الترخيص من طرف البنك المركزي لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بممارسة الصيرفة الإسلامية قبل نهاية سنة **2017**، والتي تقدم لزبائنها خدمات مصرفية مغايرة على مستوى مصالحها وهي: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، بنك الفلاحة، والتنمية الريفية ، وبنك التنمية المحلية وهاته الخدمات لابد أن تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل صيغ التمويل الإسلامية ( الإجارة ، السلم ، المرابحة ، الإستصناع، المشاركة .....الخ (32-18، 04 نوفمبر 2018، صفحة 21).

❖ **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر**

قدمت هاته التسمية نظرا للشراكة في رأس مال البنك بين بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني (**85%**) وبين الشركة الليبية العربية الجزائر (15%) ببنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض عام 2003، ولهذا قام البنك بفتح شبك إسلامي في 2015 ،لتقديم خدمات مالية تمويلية للعملاء والتي تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية **(Housing Bank, 2019)**

❖ **بنك باريبا الجزائر( BNP Paribas El Djazaïr)**

تم تأسيس هاته شركة المساهمة عام 2002 بي إن بي باريبا الجزائر ، وتعود ملكية هاته الشركة لمجموعة بيإن بي باريبا **BNP Paribas** ، قدر رأسمالها بـ: **10** مليار دج بحيث تضم **70** فرعا عبر أنحـاء البلاد

**(BNP Paribas El Djazaïr, 2019)**، وبالتالي يقدم هذ البنك منتجات مالية إسلامية ممثلة في الإجارة وحساب" البديل"، على تعميم التعامل ممارسة عمليات الصيرفة التشاركية مع مراعاة تكوين اللجنة الشرعية من طرف إدارة البنك ؛

❖ **بنك الخليج الجزائر**

هذا البنك تجاري تابع لمجموعة برقان (**Burgan Bank**) إحدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية ، بدأ نشاطه في 2004 برأس مال قدر بـ: عشرة مليار إلى جانب نشاطه الأساسي و المتمثل في الخدمات و المنتجات المصرفية التقليديـة **(AGB, 2019, p. 6)** ، إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغة المرابحة، السلم والإجارة عبر إنشاء نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

❖ **بنك تراست الجزائر**(TBA):

أسس هذا البنك في أفريل **2003** برأسمال خاص وفق القانون الجزائري، قدر بـ: **750** مليون دينار ثم أصبح **13** مليار دينار عام **2012 (Trust Bank, 2019)**، قام البنك بفتح نوافذ إسلامية تقدم لزبائنه معاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية كصيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي و الذي يمكن البنك مشاركة أرباحه مع زبائنه

**6. الخاتمة :**

إن قيام البنوك التقليدية في الجزائر بتجربة إنشاء نافذة متخصصة في العمل البنكي الإسلامي عمل جريئ ومهم جدا خاصة في ظل محدودية البنوك الاسلامية فيها وينتظر تعميمهذه التجربة على البنوك الأخرى إلى جانب ما يقدمه الفرع من خدمات مالية تقليدية، وممارسة العمل المصرفي الاسلامي من خلال النوافذ الاسلامية، ولهذا تعد هذه تجربة ناجحة لما لها من إيجابيات في نمو الخدمات المالية المقدمة الى المتعاملين من جهة، ونمو العمل البنكي الإسلامي، وبالتالي زيادة عدد البنوك الاسلامية وانتشاها على مستوى العالم .

كما يتطلب الأمر أيضا ضرورة التمسك الواضح بتوفر مجموعة من الضوابط الشرعية أولا ثم مجموعة أخرى من الضوابط العملية التي تحقق النجاح والاستمرار

**5.قائمة المراجع المعتمدة**

AGB. (2019).

BNP Paribas El Djazaïr. (2019).

Housing Bank. (2019). *Produits Islamique.*

Kamaruddin, B. (2008). Assessing Production Efficiency of Islamic Banks and Conventional Bank Islamic Windows inMalaysia. *International Journal Of Business And Management, 1*(1).

M Mansoor , K., & M Ishaq , B. (2008). *Islamic Banking and Finance: on Its Way to Globalization* . 34 Managerial Finance.

Trust Bank. (2019). *Rapport d'activité.* Algeria.

إسماعيل احمد ش ، و عبد النعيم م. (2005). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، . مصر : الدار الجامعية، الإسكندرية.

الحميد ,أ .,خلف ,أ & .,نقار ,ع/DEA/ .(2017) .قياس الكفاءة الفنية في المصارف الإسلامية في سورية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات .مجلة جامعة البعث.38 - 11 ,(1)39 ,

السرحي ,ل .م .(2010) .الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح . المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل .الجمهورية اليمنية.

الشريف ,ف .(2005) .الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية .المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي .7 ,أم القرى.

العرابي ,م & .,طروبيا ,ن) .ديسمبر .(2020توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائري .مجلة البشائر الإقتصادية.264 - 250 ,(2)6 ,

المرطان ,ب .س .(2005) .تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد السلامي :النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية .المملكة العربية السعودية :جامعة أم القرى.

بن إبراهيم غ (2018) .رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد، 1ع ، 33جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

بن قايد ش & ,جخيوة طاهر .(2023) .متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر -الواقع والآفاق .- مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية.309-292 ,

حاكمي ,ا & .,قطاف ,ع .ا .(2020) .المخاطر اللإنتمائية وإدارتها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية –دراسة حالة بنك دبي الإسلامي .-مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية و المالية - 103 ,(1)4 , 122.

حفصي ,ع) .جانفي .(2017مفهوم النوافذ الإسلامية و ضوابطها الشرعية .مجلة الدراسات الإسلامية.209 - 191 ,(8)

رستم ,م .س .(2014) .تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية)مذكرة دكتوراه .(جامعة حلب.

سامر ج .( 2009) .البنوك التجارية و التسويق .الاردن :دار أسامة للنشر والتوزيع، ط ، 1عمان.

سليمان ناصر ,ع .(2009) .متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .مجلة الباحث، الجزائر، العدد ، 7المجلد .314-305 ,1

عارفي ف ، م .(2017) .تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، .مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

قمومية ,س & .,بلعزوز ,ب .ع .(2017) .تجربة بنك "المشرق الإماراتي "في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية .الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية , 9(2), 58 - 69.

مفتاح ,ص & .,معارفي ,ف .(2014) .الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري .مجلة العلوم الانسانية ,(2)14 , 149 - 163.

ميرال ر ,س .(2013) .النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة .الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1عمان.